الإجابة النموذجية للإمتحان النظامي لمقياس: قانون التجارة الدولية. **أم البواقي:2023/05/16**

السؤال الأول: قواعد قانون التجارة الدولية في أصلها عرفية كانت تتداول بين الممتهنين للتجارة الدولية، تطورت فأصحت ملزمة بفضل اجتهادات معهد روما لتوحيد القانون الخاص. بين دور هذه الهيئة في بلورة قواعد قانون التجارة الدولية.

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بروما UNIDROIT 1926: هذا المعهد الدولي أنشأ أساسا من أجل القيام بتوحيد القواعد والمبادئ المتعلقة بالقانون الخاص بين دول العالم فيقوم بإعداد القوانين المتعلقة بالقانون الخاص في مجال القواعد العامة وتنازع القوانين ويقوم بالتنسيق بين المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بتوحيد قانون التجارة الدولية ويضم هذا المعهد في عضويته 85 دولة من دول العالم من بينها مصر وتونس.

أهدافه:

دراسة كيفية إيجاد طرق ووسائل لتوحيد القانون الخاص بين مختلف الدول ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من:

- الإعداد التدريجي لمشروعات الاتفاقيات الدولية التي تهتم بتوحيد قواعد القانون الخاص.
- التنسيق بين الهيئات و المنظمات الدولية المختلفة المعنية بتوحيد القانون الخاص على المستوى الدولي.

الأعمال التي قام بها المعهد من أجل توحيد قانون التجارة الدولية:

سجل المعهد الدولي عدة أعمال تتعلق بالقانون الخاص ساهمت في توحيد القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية ومن أهمها:

- القانون واجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية المتعلقة بالالتحاد الأوربي عام 1980 في اتفاقية تسمى باتفاقية روما.
- الاتفاقية المتعلقة بالبيع الدولي للبضائع وتكوين عقد البيع الدولي للبضائع عام 1964 والتي تسمى باتفاقية لاهاي الأولى والثانية.
- اتفاقية تتعلق الإيجار التمويلي وعقد التحصيل الدولي عام 1988 والتي تمت في كندا تحت مسمى اتفاقية أوتاوا.
- المبادئ الدولية المتعلقة بعقود التجارة لعام 1994 وهنا إتفاقية روما لعام 1970 التي تتعلق بالالتزامات التعاقدية وكثير من الاتفاقيات الحديثة في مجال التجارة الالكترونية والتعاملات النقدية.

السؤال الثاني: إشرح بدقة المصطلحات التالية:

- **الانكوترم Incoterms**

تعتبر المصطلحات التجارية الدولية والتي تعرف باسم " INCOTERMS" من أهم إصدارات غرفة التجارة الدولية – بباريس والتي تحدد مسئوليات البائع والمشتري تحت عمليات التبادل التجاري. وتقوم Incoterms بإبلاغ عقد البيع الذي يحدد الالتزامات ، والتكاليف ، والمخاطر المرتبطة بإيصال البضائع من البائع إلى المشتري .ومع ذلك ، فإنه لا يشكل عقدًا أو قانونًا قانونيًا. كما أنه لا يحدد مكان نقل الملكية ولا يتناول السعر المستحق الدفع أو العملة أو بنود الائتمان.

- **الاينيدروا UNIDROIT** المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص :
- هو منظمة حكومية دولية مستقلة تعنى بتوحيد القانون الخاص وخصوصاً القانون التجاري الدولي على مستوى العالم.
- إذ يهدف إلى إيجاد قانون خاص موحد ومقبول من جميع أعضاء المجتمع الدولي وذلك من خلال صياغة وإعداد اتفاقيات دولية وقوانين نموذجية ومبادئ عامة. من أبرز أعماله مبادئ اليونيدروا المتعلقة بالعقود التجارية الدولية واتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة.
- يتخذ المعهد المقر الرئيسي له في روما، إيطاليا واعتبارًا من عام 2023، يضم اليونيدروا 65 دولة

- **اليونيسترال Unicitral** لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي) بالإنجليزية United Nations Commission on : International Trade Law) كما تعرف باسم الأونسيترال نسبة إلى الاختصار) بالإنجليزية(UNCITRAL :
- هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولة عن المساعدة في تسهيل التجارة والاستثمار الدوليين أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966 هي «تعزيز المواءمة والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي «من خلال الاتفاقيات والقوانين النموذجية وغيرها من الصكوك التي تتناول مجالات التجارة الرئيسية، من تسوية المنازعات إلى شراء وبيع البضائع.

السؤال الثالث:.....10 ن

إن قانون التجارة الدولية يساهم في إيجاد حلول عملية للإشكالات التي تطرحها المعاملات التجارية الدولية بعيدا عن النصوص القانونية الوطنية و بعيدا عن اختصاص القضاء الوطني وهو ما يميزه عن باقي قواعد القانون ذات البعد الوطني. اشرح ذلك مستعينا بخطة تتضمن عناصر البحث العلمي مقدمة وإشكالية ومنهجية في العرض.

مقدمة يتناول فيها الطالب تمييز قانون التجارة الدولية عن بعض فروع القانون الأخرى

حتى و إن تم تناول عنصر استقلالية قانون التجارة الدولية إلا أن هذه الاستقلالية نسبية عن مختلف القوانين الأخرى التي لها علاقة به، خاصة بعض الفروع التي تتشابه مع أحكامه لذا سيتم التطرق إلى تمييز قانون التجارة الدولية عن بعض فروع القانون المقاربة له.

اولا: تمييزه عن بعض فروع القانون ذات البعد الدولي.

سيتم تمييز قانون التجارة الدولية عن بعض القوانين و الفروع المشابهة له، خاصة على المستوى الدولي كالقانون الدولي للأعمال و القانون الدولي الاقتصادي و القانون الدولي الخاص.

1: تمييزه عن القانون الدولي للأعمال:

يعبر هذا الأخير على مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الجوانب الخاصة بمعاملات الشركات متعددة الجنسيات و الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الدولية و إقامة المصانع و عقود نقل التكنولوجيا و مسائل الملكية الصناعية بالإضافة إلى العقود المتعلقة بالإنتاج الدولي، و يظهر من خلال هذه المقاربة أن القانون الدولي للأعمال اشمل و أوسع من قانون التجارة الدولية على أساس انه ينظم أحكام الشركات و الاستثمارات الدولية بالإضافة إلى معاملات التجارة الدولية، كما أن بعض الفقه يقر بأن القانون الدولي للأعمال فرع من فروع القانون العام عكس قانون التجارة الدولية (رأي منتقد)، إلا انه يشتركان في كونه كلاهما مختصان بتنظيم معاملات تتعدى الحدود الوطنية للدول.

2: تمييزه عن القانون الدولي الاقتصادي:

يقصد بالقانون الاقتصادي الدولي مجموعة القواعد المنظمة للعلاقات الاقتصادية و النشاط التجاري القائم بين دولتين أو أكثر من اجل تنظيم السياسة العامة للتجارة الدولية، فقواعد هذا القانون تهتم به المنظمة العالمية للتجارة OMC (منظمة الغات GATT سابقا كذلك) بالإضافة إلى الجهود و المؤتمرات الدولية الخاصة بالتنمية و ما تسفر عنه الاجتماعات و الندوات الدولية الخاصة بالمواد الأولية سواء الزراعية منها أو الطاقوية، كما تساهم الأمم المتحدة في تفعيل أحكام هذا القانون من خلال قراراتها في مجال التنظيم الدولي الجديد خاصة عام 1974، بالإضافة إلى بعض الهيئات المتخصصة في الدراسات الاقتصادية الدولية OCDE التي تعتبر كهيئة استشارية، بالتالي فالقانون الدولي الاقتصادي ما هو إلا مجموعة القواعد المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية المنبثقة من أعمال هيئات و منظمات دولية متخصصة كالمنظمة العالمية للتجارة، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية...الخ، بالتالي فقانون التجارة الدولية يهتم بالمعاملات التجارية الدولية في حدود تبادل السلع و الخدمات و ذلك من خلال البحث عن القواعد الملائمة لتنظيمها بعيدا عن الأنظمة الاقتصادية السياسات الاقتصادية المتبعة من الدول.

3: تمييزه عن القانون الدولي الخاص:

يعتبر هذا الأخير مجموعة القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الخاصة الدولية (سواء تجارية أو غير تجارية)، إذ يسعى القانون الدولي الخاص إلى توحيد قواعد الإسناد من اجل تحديد القانون المختص لحكم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي، في حين يسعى قانون التجارة الدولية إلى توحيد قواعد موضوعية تعطي حلولا مباشرة لنزاعات عقود التجارة الدولية إلا أن المتعاملين في مجال التجارة الدولية لا يمكن لهم الاستغناء عن القانون الدولي الخاص لما له من أهمية في تنظيم معاملاتهم و خاصة في مجال تحديد القانون الواجب التطبيق و قد يتفق الأطراف على استبعاد القانون الوطني و تطبيق قواعد التجارة الدولية و هنا نقطة التلاقي بين الدولي الخاص و التجارة الدولية.

ثانيا: تمييزه عن بعض القوانين ذات البعد الوطني:

في هذا المطلب سنتعرض إلى تمييز قانون التجارة الدولية عن بعض القوانين الوطنية ذات الصلة به و تبيان العلاقة القائمة بينه و بين القانون المدني و القانون التجاري خاصة.

1: تمييزه عن القانون التجاري:

إذا كان القانون التجاري ينظم الأعمال التجارية و يحدد الأشخاص المؤهلة لممارسة النشاط التجاري (الطبيعية و المعنوية) إلا انه يهتم فقط بالمعاملات التجارية الوطنية دون أن يتعدى نطاق تطبيقه إلى النشاطات الدولية التي يختص بها قانون التجارة الدولي، كما يساهم القانون التجاري في مجال التجارة الدولية من خلال لتنظيمه على المستوى الوطني الأشخاص التي تتدخل في المعاملات التجارية الدولية خاصة الشركات التجارية متعددة الجنسيات و يهتم قانون التجارة الدولية بتحديد القواعد الموضوعية التي تطبق و تنظم معاملات التجارة الدولية عكس القانون التجاري الوطني الذي ينظم النشاط التجاري بقواعد قانونية صادرة عن السلطة التشريعية الوطنية (قواعده تطبق في إقليم دولة التشريع) فقانون التجارة الداخلي ينظم نشاط الشركات التي لها فروع في إقليم الدولة و يحدد كيفية ممارسة النشاط التجاري الذي يجب أن يكون متضمنا في المدونة الاقتصادية الوطنية و يجب تسجيل هذه الشركات في نظام السجل التجاري.

2: تمييزه عن القانون المدني:

إذا كان القانون المدني يعتبر الشريعة العامة في مختلف التشريعات المقارنة و يسعى إلى تنظيم مختلف العلاقات الخاصة القائمة بين الأفراد، فانه يعطي حلولا لإشكالات قانونية تكون موضوعا لقانون التجارة الدولية، خاصة في المسائل المرتبطة بقواعد التنازع و المبادئ الأساسية التي تقام عليها العقود (احترام حسن النية في تنفيذ العقد، العقد شريعة المتعاقدين، نظرية الظروف الطارئة، القوة الملزمة للعقد...) هذه الأسس و غيرها صيغت في شكل قواعد و مبادئ تقوم عليها العقود الدولية.

الخاتمة: و يتناول فيها الطالب الإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها في المقدمة.

انتهى.

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
قسم العلوم القانونية و الإدارية
المستوى :السنة أولى ماستيير قانون جنائي و علوم جنائية.

أم البواقي: 2023/05/16

الإمتحان النظامي لمقياس قانون التجارة الدولية.

السؤال الأول:.....05 ن.

قواعد قانون التجارة الدولية في أصلها عرفية كانت تتداول بين الفاعلين في التجارة الدولية، تطورت فأصحت ملزمة بفضل اجتهادات معهد روما لتوحيد القانون الخاص

- بين دور معهد روما لتوحيد القانون الخاص في بلورة قواعد قانون التجارة الدولية.

السؤال الثاني.....05 ن

إشرح بدقة المصطلحات التالية:

- الانكوترمز Incoterms
- الاينيدروا UNIDROIT
- اليونيسترال Unicitral

السؤال الثالث: .....10 ن.

إن قانون التجارة الدولية يساهم في إيجاد حلول عملية للإشكالات التي تطرحها المعاملات التجارية الدولية بعيدا عن النصوص القانونية الوطنية وبعيدا عن اختصاص القضاء الوطني وهو ما يميزه عن باقي قواعد القانون الخاص.

- **اشرح ذلك.**

بالتوفيق د/ بوقندورة.